بعض ملامح تدريس النحو عند المبرد ت ٢٨٥هـ من خلال كتابه المقتضب

د. أحمد مرغم

البحث

سنتطرق إلى معرفة منهج المبرد عن طريق تتبع مسائل كتاب المقتضب، واستخراج العينات الدالة على طريقة تدريس المبرد وتبسيطه لعلم النحو في القرن الثالث الهجري.

١- اتباع طريقة الشرح مع التعليل

فهو لا يخطئ أن يجعل من منهجه العام في الكتاب كله طريقة العرض مع التعليل في كل المواضع، في بدايات المسائل وفي أوساطها ونهاياتها، وسنضرب لذلك أمثلة مبينة.

١- اختتام الكلام في الأبواب ببعض القواعد النحوية أو الأصولية، كقوله في ختام حديثه عن الفرق بين (أن) المخففة من الثقيلة و(أن) الناصبة: " لأنها بمنزلة الفعل ولا يقع فعل على فعل "١. وفي باب خصصه للكلام حول "ما"، وأنها ملحقة بالأفعال في العمل، وليس لها خصائص عمل الأفعال، فهي لذلك تعمل عملا مقيّدا ببعض الضوابط، بخلاف ما هو عليه الحال في الأفعال وعملها، يقول: " ... لأنّ (ليس) فعل ، وهذه٢ ليست بفعل، تقول: لست ولسنا وليسوا، ولسن، ولا يكون شيء من هذا الإضمار في "ما"، ولكن لما أشبهت الفعل جرت مجراه، ما كان على مجراه وفي موضعه، فلما فارقت ذلك، لم يجز النقض فيها والتصرّف، لأنّها في نفسها غير متصرفة، ولا محتملة ضميرا... وهذا قول مغنٍ في العربيّة: كل ما كان متصرّفا عملٍ في المقدّم والمؤخّر، وإن لم يكن متصرفٍ لم يفارق موضعه، لأنه مُدخل على غيره "٣. كما يشير في أغلب أبواب الكتاب إلى ما يشبه القواعد الأصولية التي تنطبق على جزئيات كثيرة من أبواب النحو، ولا يزال يذكّر بها المرّة تلو المرّة، ويعلّل بها للمسائل الجائزة أو للمسائل الممنوعة، في أسلوب حجاجي إقناعي، فيقول مثلا: "فأما قولك: يا (زيد منطلق)، إذا سميته يقولك: (زيد منطلق)، فلا يجوز غيره، لأن (زيد) مبتدأ، و(منطلق) خبره، فقد عمل (زيد) في (منطلق) عَمَلَ الفعل، ولا يجوز أن يدخل عامل على عامل، ولكنّك تحكيه، كما لو أنك سمّيت رجلا (قام زيد)، لقلت: يا (قام زيد)، وجاءني (قام زيد)".

٢- لا يترك مسألة بغير تعليل مقنع وهذا في جميع أبواب الكتاب، في المسائل الكبار أو الصغار، أو حينما يفرق بين مسألتين متشابهتين في الظاهر مختلفتين في التعليل. وهو يستشهد من خلال ذلك للقراءات القرآنية، ويوجهها التوجيه اللائقَ بها، كما قال في قوله تعال: " وقالت اليهود عزير ابن الله"، لأنه ابتداء وخبر، فلا يكون في (عزير) إلا التنوين. ومن قرأ (عزير ابن الله)، فإنما أراد خبر ابتداء، كأنهم قالوا: (هو عزير بن الله)، ونحو هذا مما يضمر، ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وهو يريد الابتداء والخبر. فيصير كقولك: زيد الذي في الدار، فهذا وجه ضعيف جدا، لأن حق التنوين أن يحرك لالتقاء الساكنين، إلا أن يضطر شاعر على ما ذكرت لك".٤

٣- يذكر المسائل مشروحة معللة، ثم يتبعها بما يمكن أن يجوز للشاعر خروجا عن القياس، كما ذكر في مسألة (مقول، ومبيع)، وأطال في التعليل لهما، وطريقة قياسهما، ثم ذكر الاختلاف فيهما عند الأخفش وغيره، ثم انتهى إلى ما يمكن أن يجوز للشاعر دون غيره. فقال: "فإذا اضطرّ شاعر،

جاز له أن يرد (مبيع) وجميع بابه إلى الأصل، فيقول: (مبيوع)، كما قال علقمة بن عبدة:

حتى تذكر بيضات وهيّجه
يومُ الرّذاذِ عليهِ الدّجنُ مَغْيُومُ

وأنشد أبو عمرو بن العلاء

وكأنّها تفاحةٌ مَطيُوبَةٌ

وقال آخر

نبئتُ قومَكَ يزعمونَكَ سيدًا
وإخالُ أنّك سيد مَعْيُونُ

٢- استعمال القياس لتقريب الفهم

وقد لاحظنا القياس منتشرا ظاهرا بصفة منتظمة، ومستمرة في جميع صفحات الكتاب، يستعمل المؤلف القياس لأغراض الفهم والإفهام.

- قياس المفاعيل على بعضها

ومن ذلك قوله في قياس سائر المفاعيل المنصوبة على وزن اسم المفعول: " وما كان من المصادر التي في أوائلها الميم أو أسماء المواضع، التي على ذلك الحد، أو الأزمنة فعلى وزن المفعول، لأنها مفعولات".٥

فالمصدر مفعول أحدثه الفاعل، والزّمان والمكان مفعول فيهما، وذلك قولك (أنزلته مُنزَلاً)، قال الله عز وجل: (ليدخلنهم مُدخَلاً يَرْضَونَه) و (باسم الله مَجريهَا ومرسَاهَا)

كما قال:

أقاتل حتى لا أرى لي مُقَاتَلاً
وأنجو إذا غم الجبان من الكرب

وتقول: (سرّحتُه مُسرَّحًا)، أي: تسريحًا. قال:

ألم تعلَم مُسرَّحيَ القَوَافي
فَلاَ عيًّا بهنَّ ولاَ اجتلاَبَا٦

- قياس المعتل على الصحيح

فمن ذلك قوله في قياس (قال وباع) على (قتل وضرب): " فإذا أمرت قلت: (قل وبع)، لأنهما متحركتان.

ولو كانتا على الأصل لقلت: (قُوَلْ وبِيَعْ) على مثال: (قتل وضرب)، (يقول ويبيع)، على مثال: (يقتل ويضرب)، ولقلت: (أقول)، كما تقول: (اقتل)، ولقلت: (ابيع)، كما تقول: (اضرب) لسكون الحرف".٧

- قياس الحروف على الحروف

ومن ذلك قوله في قياس "أل" التعريف على "قد" : " وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة (قد)، تنفصل بنفسها، وأنها في الأسماء بمنزلة سوف في الأفعال، لأنك إذا قلت: (جاءني رجل)، فقد ذكرت منكورا، فإذا أدخلت الألف واللام، صار معرفة معهودا. وإذا قلت: (زيد يأكل)، فأنت مبهم على السامع، لا يدري أهو في حال أكل، أم يوقع ذلك فيما يستقبل، فإذا قلت: (سيأكل)، أو (سوف يأكل) فقد أبنت أنه لما يستقبل".٨

- قياس المصادر المعتلة على أفعالها المعتلة

فمن ذلك قوله: "وقد بينت لك أنه إذا اعتل الفعل اعتل المصدر إذا كان فيه مثل ما يكون في الفعل.... وإن بنيت المصدر على (فعلة) لزمه حذف الواو، وكان ذلك للكسرة في الواو، وأنه مصدر فعل معتل محذوف.

وذلك قولك: وعدته عدة، ووزنته زنة.

وكان الأصل وعدة ووزنة، ولكنك ألقيت حركة الواو على العين، لأن العين كانت ساكنة، ولا يبتدأ بحرف ساكن، والهاء لازمة لهذا المصدر لأنها عوض مما حذف، ألا ترى أنك تقول: أكرمته إكراما، وأحسنت إحسانا، فإن اعتل المصدر لحقته الهاء عوضا لما ذهب منه، وذلك قولك أردت إرادة، وأقمت إقامة، ولو صح لقلت فيه: أقومت إقواما، وكذلك عدة وزنة".٩

فهو هنا يبين أن المصدر له حكم فعله من جهة الصحة ومن جهة الاعتلال، إذا صحّ الفعل صحّ المصدر، وإذا اعتلّ الفعل اعتلّ المصدر، وهذا أسلوب مهم في الشرح للمتعلم، عن طريق تقريب العلم بالقياس على ما هو مخالط ومعروف.

- قياس جمع التكسير على التصغير

وهذه قاعدة قياسية يستعملها في جميع أبواب الكتاب التي تحتملها، فنجده يرد التصغير إلى جمع التكسير، ويرد جمع التكسير إلى التصغير، موجها الطالب في كل ذلك إلى كيفية استخراج أصول الكلمات ومعرفة الزوائد فيها.

٣- الاعتماد على المبالغة في التوضيح

ويتمثل ذلك في أشكال متعددة منها:

- التطويل في صياغة العناوين

وهذه ميزة في جميع عناوين الكتاب وأغلبها، فيقول في باب الرباعي: " هذا باب تفسير بنات الأربعة من الأسماء والأفعال بما يلحقها من الزوائد"١٠

ويقول في باب "ما الحجازية العاملة عمل ليس": " هذا باب ما جرى في بعض

اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه، وهو حرف جاء لمعنى، ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل وذلك الحرف "ما" النافية".١١

- الاعتماد على المقدمات قبل الدخول في التفاصيل

فهو يعتمد على التقديم للأبواب قبل الولوج إلى تفصيلاتها، ويذكر العمومات قبل الدخول في الجزئيات، ويبدأ بالأصول العامة قبل الدخول في المسائل والتطويل.

ويجعل لذلك سببا وجيها لدى المعلم والمتعلم على حد سواء، وهو أن المسائل لا تصح من جهة فهمها وتلقيها وحلها على وجه الصحة إلا بعد التمهيد لها بأصول تلك المسائل، فيقول مثلا: " ...فهذا أصلها الذي شرحنا، وسنفرد بابا للمسائل، إذ كانت لا تصح إلا بعد الفراغ من الأصول".١٢

وقد تكون المقدمات في رؤوس الأبواب وبداياتها تمهيدا وتوطئة للدخول في تلك الأبواب كقوله: "هذا باب من الإخبار نبين ما يستعمل من هده الظروف أسماءً وما لا يكون إلا ظرفاً لقلّة تصرفه، ونبدا قبل ذلك بشيء من الإخبار عن الأسماء غير الظروف، لتستدل بذلك على الظروف إذا وردت عليك إن شاء الله. تقول: (قام زيد)، فإن قيل لك أخبر عن زيد فإنما يقال لك: اجعل زيدا خبرا، واجعل هذا الفعل في صلة الاسم الذي زيد خبره، فإن خبرت عنه بالذي، قلت: (الذي قام زيد)، وإن أخبرت عنه بالألف واللام اللتين في معنى الذي قلت: (القائم زيد)، .... والظروف تجري هذا المجرى".١٣

٤- يذكر المسائل بعد ذكره أصول الأبواب

فيقول بعد استيفاء الكلام حول لا النافية للجنس وشرح ما يتعلق بها من أحكام في الإعراب والتنوين وتركه، " هذا باب مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة".١٤

وقد لا حظنا أيضا أنه يقسم الكلام في الباب المتشابه إلى أبواب متعددة فرعية، كما فعل في حديثة على الاستثناء، فلم يذكر كل أحكامه في باب واحد ولكنه خصص له اثني عشر بابا كاملة حتى استوفى الكلام على مسائله.

ولعل في فصل هذه المسائل على أبواب متفرقة ترغيبا وتقريبا للمتعلم وزيادة في تنشيطه بابا بعد باب، وللتأكيد على إحكام كل باب قبل الذي يليه، وبناء فكر المتعلم شيئا فشيئا.

٥- يبين بعض المفردات التي تحتاج في نظره إلى شرح

وفي هذه الجزئية نجده يشرح الكلمات الواردة في كتابه، وهي تحتاج إلى شرح، ويصدر شرحه بكلمة تفسير، وكأنه يشير إلى أن هذا التفسير ليس داخلا في موضوع النحو، ولكنه مع ذلك ضروري لفهم معنى الكلام، فيقول مثلا بعد ذكره كلمة (سلقى):" تفسير: يقال: سلقه: إذا ألقاه على قفاه، وإذا ألقاه على وجهه قيل: بطحه، وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل: قتره وقطره، وإذا ألقاه على رأسه قيل: نكته".١٥

وهو أيضا يستطرد في بعض الأحيان، ويعترف بهذا الاستطراد، فيقول مثلا: " وقد يكون اللفظ واحدا ويدل على اسم وفعل نحو قولك: (زيد على الجبل يا فتى)، و(زيد علا الجبل)، فيكون علا فعلا، ويكون حرفا خافضا، والمعنى قريب.

ومن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فهو الباب، نحو قولك: قام وجلي وذهب، وجاء وجمل، وجبل.

وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد، فنحو جلس وقعد....فهذا عارض في الكتاب ثم نعود إلى الباب".١٦

ولعل المبرد هنا يدرك أهمية ربط علم النحو بغيره من علوم العربية، مما يساعد الطالب على توسيع مداركه، وعلى ربط النحو بعد إحكامه بعلم البلاغة وفقه اللغة العربية، وإلا لم يكن لهذا الاستطراد من فائدة، ولكان حذفه من الكتاب أولى من ذكره.

ومن ذلك الاستطراد النافع رد الطالبي إلى مسائل كلن قد تناولها، وتذكيره بتلك المسائل بين الحين والحين، حتى يبقى على ربط كامل للمواضيع بعضها ببعض، ففي أثناء حديثه عن (ما) الموصولة، ووقوعها على ذات غير الآدميين، يقول:" وليس جواب قوله: ما عندك؟ زيد، ولا عمرو، وقد خبرتك بعمومها في قوله: (إلا على أزواجهم أو ما ملكت ايمانهم)".١٧

٦- يركز على ربط صحة الإعراب بصحة المعنى وفساده بفساده

دائما ما نجد المبرد يشير إلى أوجه الإعراب وإمكانية تنوعها، ولمنه يمنع

بعضها أحيانا، وإذا رأى في ذلك بعض الخفاء استدل على توضيحه عن طريق ربطه بالمنعى الدقيق الذي يفصل بين الحالات المتشابهة لفظا المختلفة معنى.

يقول: "ولو قلت: (أنا عبد الله منطلقا)، لكان المعنى فاسدا، لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره، ولكن يجوز أن تقول: " (أنا عبد الله) – مصغرا نفسك لربك – ثم تقول: (آكلا كما يأكل العبيد، وشاربا كما يشرب العبيد)، لأن هذا يؤكد ما صدرت به.

وكذلك لو قلت مفتخرا، أو موعدا: (أنا عبد الله شجاعا بطلا)، و(هو زيد كريما حليما)، إي: فاعرفه بما كنت تعرفه به، كان جيدا.

وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود".١٨.

وهذه القاعدة الذهبية معمول بها للتعليل والتوضيح عند جميع علماء النحو، لأنها توضح ما يكون ملتبسا لدى المتعلم، فنجد ابن يعيش في شرحه للمفصل يقول: " فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود".١٩.

٧- يورد الأقوال المخالفة ويرد عليها.

ومن الأمثلة على هذه الجزئية ما أورده حينما تحدث عن وجود الحروف الزوائد، وعن الإقرار بزيادتها عند النحويين، فنجد سيبويه مثلا يقول: " وقد تدخل (من) في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر، لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، لو أخرجت (من) كان الكلام حسنا، ولكنه أكد بمن...".٢٠.

و قد صرح المبرد في موضعين من كتاب المقتضب بأن (من) تكون زائدة، قال:" وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد... فهذا موضع زيادتها، إلا أنه دلت فيه على أنه للنكرات دون المعارف".٢١.

وقال أيضا: " ... وذلك قولك: ما جاءني من أحد إلا زيد على البدل، لأن من زائدة وإنما تزاد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة ".٢٢.

ولكن رأيه الذي ينبغي الاعتماد عليه، وجاء مفسرا وواضحا ومعللا، هو ما قاله في الجزء الأول:" وأما قولهم إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا، وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة. فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى: ما رأيت رجلا، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل، فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني من عبد الله لم يجز، لأن عبد الله معرفة، فإنما موضعه موضع واحد".٢٣.

ويمكننا تفسير كلامه بعضه ببعض، حيث إنه لما عرّف بمذهبه في بداية الكتاب، وصرح بما يعتقده في هذه الحروف، لم يأبه فيما بعد إلى القول بزيادتها، لأنه قد فسر لنا معنى قوله بزياتها في الجزء الأول من الكتاب، وبذلك يزول إشكال التعارض بين ما ورد في الجزء الأول وما ورد في الجزء الرابع.

ويقول أيضا: " وكان سيبويه يقول في تصغير (مقعنسس): مقيعس ومقيعيس، وليس القياس عندي ما قال، لأن السين في مقعنسس ملحقة، والملحق كالأصلي، والميم غير ملحقة، فالقياس: قعيسس،٢٤ وقعيسيس، حتى يكون مثل حريجم وحريجيم".٢٥.

هذه بعض المسائل المأخوذة من كتاب المقتضب، تبين مدى الوعي والنضج النحوي الذي وصل إليه صاحب هذا الكتاب، ومن هو في طبقته، وتبين لنا السلاسة والتيسير في تعليم النحو العربي للناشئة، فما أحرانا أن نجعلهم قدوة، ونحتذي بمسيرتهم في العملية التعليمية، حتى نسكت تلك الاصوات التي تتضجر من علوم العربية، مهما كانت نياتها، ونبني للغتنا مجدا كما بنى لها الأوائل مجدها.

الهوامش

١- المقتضب، ج٣ص١٠.

٢- يقصد بذلك "ما" الحجازية الملحقة بليس في العمل.

٣- المقتضب، ج٤ص١٩٠.

٤- المقتضب، ج٢ص٣١٤-٣١٥.

٥- المقتضب، ج١ص٢١٢-٢١٣.

٦- المقتضب، ج١ص٢١٣.

٧- المقتضب، ج١ص٢٢١.

٨- المقتضب، ج١ص٢٢٢.

٩- المقتضب، ج١ص٢٢٦.

١٠- المقتضب، جص.

١١- المقتضب، ج٤ص١٨٨.

١٢- المقتضب، ج٤ص١٩٠. وهذا من المبرد يدل على فقه كبير في العملية، ومراتب التعليم، والمحطات الأساسية التي لا ينبغي تجاوزها إلى ما هو أعلى منها، لأن التعليم حينئذ سيفتقد إلى ذلك العنصر المهم وهو الترابط والانسجام بين أصوله وفروعه، وبين مختصراته ومسائله، وهو من جهة أخرى يحترم مراتب التعليم لدى المتعلم ويعطيه منهاجا واضحا للسير في طريق العلم الصحيحة دون تردد.

١٣- المقتضب، ج٤ص٣٥٢.

١٤- المقتضب، ج٤ص٣٨٧.

١٥- المقتضب، ج١ص٢٠٨.

١٦- المقتضب، ج١ص١٨٤.

١٧- المقتضب، ج١ص١٨٦.

١٨- المقتضب، ج٤ص٣١٠-٣١١.

١٩- شرح المفصل، ابن يعيش، ج٢ص٦٥.

٢٠- الكتاب، ج٢ص٣٠٧.

٢١- المقتضب، ج٤ص٤٥٣.

٢٢- المقتضب، ج٤ص٦٧٣.

٢٣- المقتضب، ج١ص١٨٣.

٢٤- الكتاب، ج٢ص١١٦.

٢٥- المقتضب، ج٢ص٢٥٣.